هيئة المحتوى المحلي
والمشتريات الحكومية
Local Content & Government
Procurement Authority

القائمة الإلزامية

مخطط الورشة

01 تعريفات ذات صلة
10 دقائق

02 مفهوم المحتوى المحلي
10 دقائق

03 مدخل لآليات المحتوى المحلي
10 دقائق

04 القائمة الإلزامية
10 دقائق

05 القوائم الإلزامية المصدرة
10 دقائق

06 تضمين وتطبيق ومتابعة القائمة الإلزامية
10 دقائق

07 ضوابط الاستثناء من القائمة الإلزامية
10 دقائق

08 تسجيل مصنع أو مزود خدمة للقائمة الإلزامية
10 دقائق

09 إضافة منتج في القائمة الإلزامية
10 دقائق

10 أمثلة تطبيقية
10 دقائق

11 روابط ذات علاقة
10 دقائق

01

تعريفات ذات صلة

تعريفات

تعريفات عامة

الجهة الحكومية	الوزارات والأجهزة الحكومية والهيئات والمصالح والمؤسسات العامة والأجهزة ذات الشخصية المعنوية العامة المستقلة.
الهيئة	هيئة المحتوى المحلي والمشتريات الحكومية.
النظام	نظام المنافسات والمشتريات الحكومية.
اللائحة	لائحة تفضيل المحتوى المحلي والمنشآت الصغيرة والمتوسطة المحلية والشركات المدرجة في السوق المالية في الأعمال والمشتريات.
المحتوى المحلي	إجمالي الإنفاق في المملكة من خلال مشاركة العناصر السعودية في القوى العاملة، والسلع والخدمات، والأصول، والتقنية ونحوها.
المنتج الوطني	كل منتج يُنتَج في المملكة، بما في ذلك جميع المنتجات الاستخراجية والزراعية والحيوانية والصناعية؛ سواء كانت في صورتها الأولية أو في أي مرحلة من مراحل التجميع أو التجهيز أو التصنيع اللاحقة.

تعريفات

تعريفات عامة

العقود المجزأة	العقود المجزأة هي العقود التي يمكن للجهة الحكومية أن تقوم بترسية بند أو أكثر على متنافس وبنود أخرى على متنافسين آخرين.
العقود غير المجزأة	هي العقود التي يتم فيها ترسية جميع البنود من قبل الجهة الحكومية على متنافس واحد فقط.

02

مفهوم المحتوى المحلي

مفهوم المحتوى المحلي

تعريف المحتوى المحلي وعناصره

ما هو المحتوى المحلي؟

» هو إجمالي الإنفاق في المملكة العربية السعودية من خلال مشاركة العناصر السعودية في القوى العاملة، والسلع والخدمات، والأصول الإنتاجية، والتقنية ونحوها.

عناصر المحتوى المحلي

01 الأصول

- مصادر ومكونات السلع لتطوير سلاسل الإنتاج.

02 القوى العاملة

- الأيادي العاملة على تصنيع المنتجات أو تقديم الخدمات.

03 السلع والخدمات

- المكونات المحلية التي تُستخدم في إنتاج السلع أو الخدمات.

04 التقنية ونحوها

- الأبحاث والتطوير وتدريب القوى العاملة السعودية.

المحتوى المحلي

معادلة حساب نسبة المحتوى المحلي

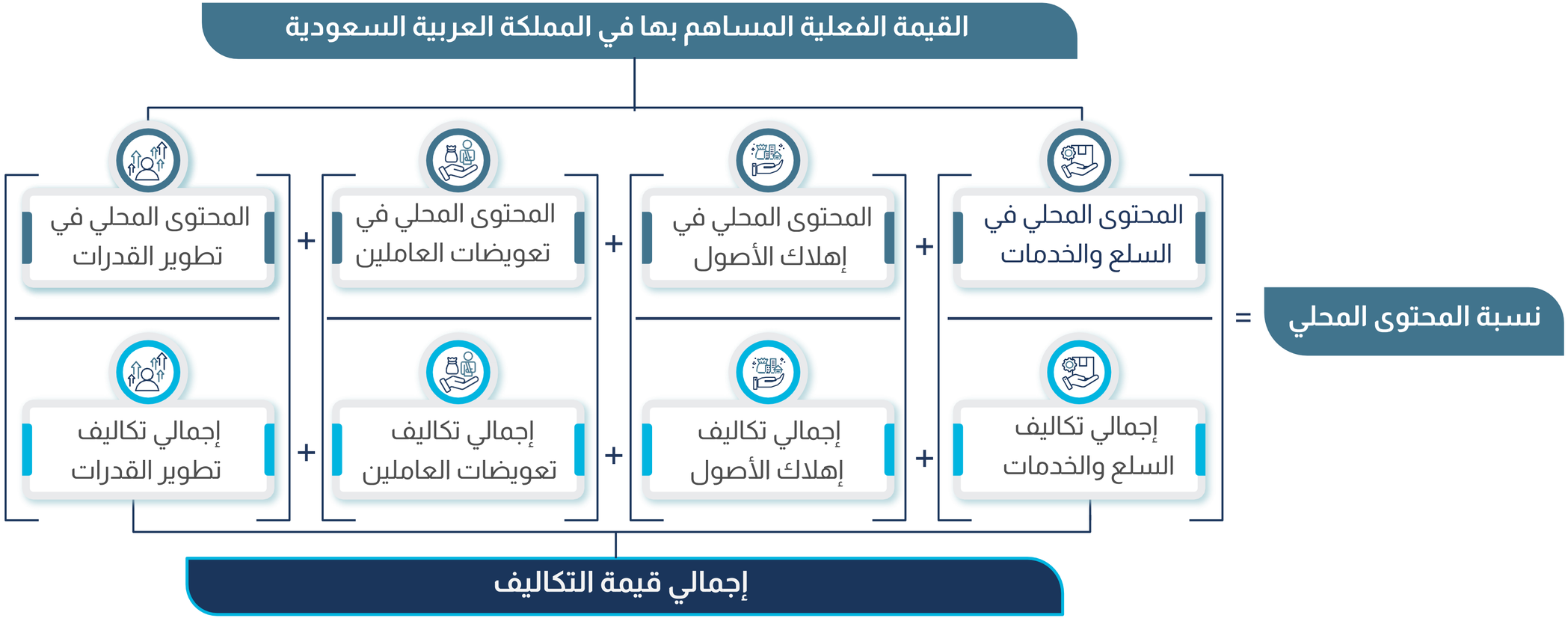

المحتوى المحلي

شهادة المحتوى المحلي

هيئة المحتوى المحلي والمشتريات الحكومية
Local Content & Government Procurement Authority

التاريخ: 0000/00/0م
رقم الشهادة: M xxxxx

شهادة المحتوى المحلي
Local content certification

LC المحتوى المحلي

تشهد هيئة المحتوى المحلي والمشتريات الحكومية أن نسبة المحتوى المحلي لـ[xxxxxxx] سجل تجاري رقم (xxxxxxx)، للسنة المالية المنتهية بتاريخ-/-/-202م تبلغ x.xxx %.

تمثل درجة الإيراد من الصادرات x.xx%.

صلاحية هذه الشهادة 19 شهراً من نهاية السنة المالية المذكورة أعلاه.

The Local Content & Government Procurement Authority certifies that the Local Content Score for [xxx] Commercial Registration No. (xxxxxxx)

for the year ended -/-/202-, is xx.x%.

The Export Revenue Score is x.xx%.

The validity of this certificate is 19 months from the **above** mentioned year ended.

تنويه:
تم إصدار هذه الشهادة بحسب الإجراءات المتبعة لدى الهيئة بناء على الإفصاح المقدم من المنشأة والتقرير الصادر من مكتب المراجعة المعتمد دون أدنى مسؤولية على الهيئة.
هذه الوثيقة مرسلة عبر البريد الإلكتروني/النظام الآلي ولا تحتاج إلى توقيع

Note:
This certificate was issued according to the procedures followed by the Authority and based on the disclosure submitted by the entity and the report issued by the approved audit firm, without holding LCGPA minimally responsible.
This certificate is sent via electronic mail / automated system and it does not require a signature.

يمكنك التحقق من صحة البيانات الواردة في الشهادة أعلاه من خلال الرابط التالي URL أو من خلال مسح الرمز الرباعي أعلاه

You can validate the information in this certificate via the following link URL or by scanning the above QR code

تعريف الشهادة

هي نسبة المحتوى المحلي لدى المنشأة للسنة المالية المستهدفة محل القياس بناء على القوائم المالية لدى المنشأة؛ الأمر الذي يتيح لها معرفة الوضع الراهن للمحتوى المحلي.

مدة صلاحية الشهادة

تسري صلاحية شهادة المحتوى المحلي لمدة 19 شهرًا من تاريخ القوائم المالية محل القياس.

03

مدخل لآليات المحتوى المحلي

مدخل لآليات المحتوى المحلي

لائحة تفضيل المحتوى المحلي والمنشآت الصغيرة والمتوسطة المحلية والشركات المدرجة في السوق المالية

نظام المنافسات والمشتريات الحكومية

- اللائحة التنفيذية.
- لائحة تفضيل المحتوى المحلي والمنشآت الصغيرة والمتوسطة المحلية والشركات المدرجة في السوق المالية في الأعمال والمشتريات.
- لائحة تنظيم تعارض المصالح بشأن تطبيق أحكام النظام واللائحة.
- لائحة تنظيم سلوكيات وأخلاقيات القائمين على تطبيق أحكام النظام واللائحة.

مدخل لآليات المحتوى المحلي

لائحة تفضيل المحتوى المحلي

عن اللائحة

صدرت بقرار مجلس الوزراء رقم 245، وتاريخ 1441/3/29هـ، الموافق 26 /11 / 2019م.

الهدف

تهدف لائحة تفضيل المحتوى المحلي والمنشآت الصغيرة والمتوسطة المحلية والشركات المدرجة في السوق المالية في الأعمال والمشتريات إلى وضع قواعد وإجراءات، وتحديد آليات تفضيل المحتوى المحلي والمنشآت الصغيرة والمتوسطة المحلية والشركات المدرجة في السوق المالية في المشتريات الحكومية على أن تُطبّق هذه اللائحة على كل الجهات، ويستثنى من ذلك المشتريات العسكرية*.

* المشتريات العسكرية: المنظومات والأسلحة والذخائر وأنظمة الاتصالات والمعدات وقطع الغيار والتجهيزات والملابس العسكرية وعقود الصيانة والإصلاح والعمرة والتشغيل الخاصة بالتسليح.

مدخل لآليات المحتوى المحلي

لائحة تفضيل المحتوى المحلي والمنشآت الصغيرة والمتوسطة المحلية والشركات المدرجة في السوق المالية في الأعمال والمشتريات (المادة الرابعة)

على الجهة الحكومية عند طرحها لأعمالها ومشترياتها القيام بالآتي:

1. الالتزام بالقائمة الإلزامية وفقًا لأحكام المادتين (السابعة) و(التاسعة) من اللائحة.

2. منح المنشآت الصغيرة والمتوسطة المحلية تفضيلاً سعريًّا، وذلك بافتراض أسعار عروض المنشآت الأخرى أعلى بنسبة (10%) مما هو مذكور في وثائق العرض، وذلك في جميع العقود -عدا عقود التوريد- التي لا تندرج ضمن نطاق العقد العالي القيمة.

3. اعتماد آليات المحتوى المحلي التالية، وذلك دون إخلال بأحكام الفقرتين (1) و(2) من هذه المادة:

- أ- آلية التفضيل السعري للمنتج الوطني: وفقًا للتفصيل الوارد في الفصل (الأول) من الباب (الثاني) من اللائـــــــحة.
- ب- آلية وزن المحتوى المحلي في التقييم المالي: وفقًا للتفصيل الوارد في الفصل (الثاني) من الباب (الثاني) من اللائحة.
- ج- آلية الحد الأدنى المطلوب للمحتوى المحلي: وفقًا للتفصيل الوارد في الفصل (الثالث) من الباب (الثاني) من اللائحـة.

Confidential - مقيّد

مدخل لتفضيل المحتوى المحلى

نظرة عامة على تفضيل المحتوى المحلي

بالنظر إلى لائحة تفضيل المحتوى المحلي فقد تضمنت ثلاث آليات لتنمية المحتوى المحلي في المشتريات الحكومية:

	المنافسات الحكومية		
طبيعة المنافسة	منافسات التوريد	منافسات الأعمال والخدمات	
النطاق السعري	جميع النطاقات السعرية (منافسات عالية وغير عالية القيمة)	عالية القيمة	غير عالية القيمة
الأحكام والآليات المنطبقة	آلية التفضيل السعري للمنتج الوطني*	آلية وزن المحتوى المحلي في التقييم المالي	تفضيل المنشآت الصغيرة والمتوسطة المحلية
		آلية الحد الأدنى المطلوب للمحتوى المحلي	
	القائمة الالزامية		

آليات المحتوى المحلي

*التطبيق المباشر من قبل الجهة الحكومية في عقود التوريد و العقود المختلطة

Confidential - مقيّد

مدخل لآليات المحتوى المحلي

نظرة عامة على آليات المحتوى المحلي

آليات تفضيل المحتوى المحلي

المنشآت الصغيرة والمتوسطة المحلية

تمنح المنشآت الصغيرة والمتوسطة المحلية أفضلية في السعر بنسبة 10%.

تطبق

في جميع أنواع العقود -ما عدا عقود التوريد- التي لا تتدرج ضمن نطاق العقود عالية القيمة.

القائمة الإلزامية

تهدف هذه الأحكام إلى دعم الصناعات والخدمات الوطنية القائمة، التي لديها القدرة على الوفاء باحتياج السوق المحلية؛ حيث يُلزم المتعاقد مع الجهة الحكومية بشراء المنتجات المضمَّنة في القائمة من مصنِّعين ومقدمي خدمات وطنيين .

تطبق

في جميع العقود؛ سواء عقود الأعمال أو المشتريات التي يشتمل نطاق عملها على المنتجات والخدمات المدرجة في القائمة الإلزامية.

التفضيل السعري للمنتج الوطني

تهدف هذه الآلية إلى إعطاء أفضلية سعرية للمنتجات الوطنية بنسبة 10 % على نظيرتها من المنتجات الأجنبية، وتتفاوت هذه النسبة بشكل تناسبي حسب حصة المنتجات الوطنية المقدمة ضمن العرض، اضافة الى ذلك يتم زيادة نسبة التفضيل السعري ليصل الى 30% للمنتجات المدرجة بقائمة التفضيل السعري الاضافي

تطبق

هذه الآلية على عقود التوريد من قبل الجهة الحكومية، وتطبق من قبل المتعاقد في أنواع العقود الأخرى.

وزن المحتوى المحلي في التقييم المالي

- تهدف هذه الآلية لتخصيص وزن للمحتوى المحلي والشركات المدرجة في السوق المالية أثناء مرحلة التقييم المالي للعروض.
- تحث هذه الآلية المتنافسين على النظر إلى المحتوى المحلي وكون الشركة مدرجة في السوق المالية على أنهما عوامل مهمة في ترسية المنافسة.

تطبق

في العقود عالية القيمة، فيما عدا عقود التوريد.

*باستثناء ما ورد في المادة الثامنة عشر من لائحة التفضيل

الحد الأدنى المطلوب للمحتوى المحلي

- تهدف هذه الآلية إلى تحديد حد أدنى مطلوب للمحتوى المحلي على مستوى العقد .
- توجب هذه الآلية على المتنافسين الالتزام بالحد الأدنى المطلوب للمحتوى المحلي من خلال تقديم نسبة مستهدفة تساوي او تزيد عن الحد الادنى المطلوب في عرضه الفني وبناءً عليه يُضمَّن ذلك في التقييم المالي وفقًا للمعادلة الحسابية التي تحدد العرض الأفضل.

تطبق

في العقود عالية القيمة - فيما عدا عقود التوريد - للمنافسات التي حُدِّدت بالاتفاق بين الهيئة وهيئة كفاءة الإنفاق والمشروعات الحكومية والجهة الطارحة.

04

القائمة الإلزامية

القائمة الإلزامية

نبذة

تعريف

هي قائمة بالمنتجات والخدمات الوطنية التي تصدرها الهيئة وتُحدِّثها بشكل دوري. تضع الهيئة الضوابط والمعايير اللازمة للإدراج في القائمة الإلزامية والاستثناء منها؛ بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.

نطاق التطبيق

تُطبّق في جميع أنواع العقود التي يشتمل نطاق عملها على منتجات أو خدمات مُدرجة ضمن القائمة الإلزامية.

آلية التطبيق

- يلتزم المتعاقد مع الجهة الحكومية بشراء المنتجات والخدمات الوطنية في جميع أنواع العقود؛ التي يشتمل نطاق عملها على منتجات وخدمات مُدرجة ضمن القائمة الإلزامية.
- يستبعد العرض الذي لم يلتزم فيه المتنافس بالقائمة الإلزامية لمنافسات التوريد الغير مجزأة.
- يستبعد البند الذي لم يلتزم فيه المتنافس بالقائمة الإلزامية لمنافسات التوريد المجزأة.

الأهداف

- تمكين الصناعات الوطنية القائمة التي لديها القدرة على الوفاء باحتياج السوق المحلية من خلال توفير الخدمات والمنتجات المضمَّنة في القائمة من مصنِّعين ومقدمي خدمات وموردين وطنيين، ما لم يحصل المتعاقد على استثناء.

Confidential - مقيّد

القائمة الإلزامية

مسؤوليات المتنافس ومسؤوليات الجهة الحكومية

مسؤوليات المتنافس

- يلتزم المتنافس ببيان أصل المنتج ما إذا كان وطنياً أو أجنبياً في عقود التوريد أو العقود المختلطة.
- يلتزم المتنافس بتقديم شهادة المحتوى المحلي (خط الأساس) للمصانع أو مقدمي الخدمات الوطنيين للبنود التي تشترط الشهادة.

مسؤوليات الجهة الحكومية

- تلتزم الجهة الحكومية ببيان بنود القائمة الإلزامية في جداول الكميات.
- يُستبعد العرض الذي لم يلتزم بتقديم شهادة المحتوى المحلي للبنود التي تشترط ذلك، وذلك في عقود التوريد أو العقود المختلطة.

Confidential - مقيّد

القائمة الإلزامية

مسؤوليات المتعاقد ومسؤوليات الجهة الحكومية

مسؤوليات المتعاقد

- يلتزم المتعاقد بإثبات وطنية المنتج عند تسليمه للجهة الحكومية أثناء تنفيذ المشروع، وذلك من خلال التعليمات الخاصة بتسليم المنتجات الوطنية التي تُصدرها الهيئة
- يلتزم المتعاقد بتسليم تقارير الالتزام بالقائمة الإلزامية، وذلك وفقاً للنماذج الصادرة من الهيئة.

مسؤوليات الجهة الحكومية

- للتأكد من ذلك تتولى الجهة الحكومية مراقبة أداء المتعاقد في تنفيذ التزامه بشأن القائمة الإلزامية أثناء تنفيذ العقد، وعدم استلام أي منتجات مورَّدة تخالف القائمة الإلزامية، ولا يدخل في ذلك المنتجات التي حصل المتعاقد على استثناء لها.
- مطالبة المتعاقد بتقرير الالتزام بالقائمة الإلزامية ومراجعة وتدقيق واعتماد كافة المعلومات وطلب وتوفير كافة الوثائق المتعلقة بالتقرير بما فيه وثيقة إثبات المنتج الوطني وشهادة خط الأساس للمصنع للمنتجات التي تتطلب ذلك

القائمة الإلزامية

اشتراط شهادة المحتوى المحلي في بعض القطاعات للمنتجات المدرجة في القائمة الإلزامية.

صدر: 205-44-002415
التاريخ: 23/04/1444
المرفقات: (0)

هيئة المحتوى المحلي والمشتريات الحكومية
Local Content & Government Procurement Authority
(٢٠٥)

الموضوع: اشتراط شهادة المحتوى المحلي (خط الأساس) في بعض القطاعات المستهدفة المدرجة في القائمة الإلزامية

تعميم لكافة الجهات والمصالح الحكومية
وعلى كل جهة إبلاغ الجهات التابعة لها أو المرتبطة بها

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

إلحاقاً بتعاميم هيئة المحتوى المحلي والمشتريات الحكومية الصادرة بشأن متطلبات المحتوى المحلي والإدراج في القائمة الإلزامية، وبناءً على اختصاصات الهيئة النظامية بموجب تنظيمها الصادر بقرار مجلس الوزراء رقم (٥٥١) وتاريخ ١٤٤٢/٩/١٥هـ، وبناءً على المادة (الثامنة) من لائحة تفضيل المحتوى المحلي والمنشآت الصغيرة والمتوسطة المحلية والشركات المدرجة في السوق المالية في الأعمال والمشتريات الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم (٣٤٥) وتاريخ ١٤٤٤/٣/٢٩هـ، وسعيًا لتحقيق مستهدفات تنمية المحتوى المحلي وتعظيم الفائدة من القائمة الإلزامية، سيتم توسيع نطاق تطبيق اشتراط شهادة المحتوى المحلي (خط الأساس) لتشمل القطاعات الواردة في هذا التعميم، مقسّمة على مراحل بحسب التفصيل أدناه:

المرحلة الأولى اشتراط شهادة المحتوى المحلي (خط الأساس) اعتباراً من ١-مايو-٢٠٢٣م، للقطاعات التالية:
- قطاع المستلزمات الطبية
- المواد الكيميائية
- الأثاث

المرحلة الثانية اشتراط شهادة المحتوى المحلي (خط الأساس) اعتباراً من ١-سبتمبر-٢٠٢٣م، للقطاعات التالية:
- البناء والتشييد
- مستهلكات النظافة
- معدات وتوازم شخصية

المرحلة الثالثة اشتراط شهادة المحتوى المحلي (خط الأساس) اعتباراً من ١-فبراير-٢٠٢٤م، للقطاعات التالية:
- الأغذية والمنتجات الزراعية

وتستثنى من هذا المتطلب المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر، شريطة أن يتم تقديم شهادة تحجم المنشأة صادرة من الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة "منشآت".

وتؤكد الهيئة التزامها بمتابعة تطبيق هذا القرار على مصنعي منتجات القطاعات المذكورة أعلاه وفقًا لأحكام لائحة تفضيل المحتوى المحلي والمنشآت الصغيرة والمتوسطة المحلية والشركات المدرجة في السوق المالية، وعلى الجهات الحكومية التقيد بمضمون هذا القرار خلال إجراءات الطرح والبت في العروض والترسية، ودون الإخلال بأحكام المنافسات والمشتريات الحكومية بستبعد المتنافس في حال عدم الامتثال للقائمة الإلزامية ابتداءً من دخول القرار حيز النفاذ.

وفي حال وجود أي استفسار، يمكن لأصحاب المصلحة التواصل مع مركز الاتصال الموحد لهيئة المحتوى المحلي والمشتريات الحكومية على الرقم (١٩٩١٥) أو على البريد الإلكتروني التالي: (mandatorylist@lcgpa.gov.sa).

شاكرين لكم تعاونكم وتقبلوا وافر التحية والتقدير،،

رئيس مجلس الإدارة

بندر بن إبراهيم الخريّف

lcgpa.gov.sa

المركز الرئيسي ٢٨٧٧، حي العقيق رقم الوحدة ٢ الرياض ١٣٥٢٩ - ٦٦٨٦
H.O. 2877 Al Aqeeq Dist. Unit Num. 2 Riyadh 13579 - 6686

صدر التعميم الخاص باشتراط شهادة المحتوى المحلي في بعض القطاعات لمنتجات القائمة الإلزامية بتاريخ 21-4-1444هـ وذلك سعيًا لتحقيق مستهدفات تنمية المحتوى المحلي، وتعظيم الفائدة من القائمة الإلزامية.

القائمة الإلزامية

مراحل اشتراط شهادة المحتوى المحلي لمنتجات القائمة الإلزامية

المرحلة الأولى

01

- المستلزمات الطبية.
- المواد الكيميائية.
- الأثاث.

بدء التطبيق

1 مايو / 2023

المرحلة الثانية

02

- البناء والتشييد.
- مستهلكات النظافة.
- معدات لوازم شخصية.

بدء التطبيق

1 سبتمبر / 2023

المرحلة الثالثة

03

- الأغذية والمنتجات الزراعية.

بدء التطبيق

1 فبراير / 2024

المرحلة الرابعة

04

- الأمن السيبراني.
- تقنية المعلومات.
- النقل والخدمات اللوجستية.
- المنتجات الاستهلاكية البلاستيكية والورقية.

بدء التطبيق

1 ديسمبر / 2024

05

القوائم الإلزامية المصدرة

القائمة الإلزامية

القوائم الإلزامية الصادرة من الهيئة و التى تحدث بشكل دورى

البناء والتشييد

منتج	مصنع
276	5071

الأدوية والمستحضرات الطبية

منتج	مصنع
330	50

المستلزمات الطبية

منتج	مصنع
535	78

الأغذية والمنتجات الزراعية

منتج	مصنع
81	308

الأعمال الفنية

منتجات	مصنع
8	12

مستهلكات النظافة

منتج	مصنع
18	48

المواد الكيميائية والأسمدة

منتج	مصنع
43	63

الأثاث

منتج	مصنع
26	351

المعدات واللوازم الشخصية

منتج	مصنع
29	25

المواد الاستهلاكية الورقية

منتجات	مصنع
10	96

تقنية المعلومات

منتجات	مصنع
12	27

الأمن السيبراني

منتجات	مصنع
11	1

المنتجات البلاستيكية

منتج	مصنع
21	195

القرطاسية والأدوات المكتبية

منتج	مصنع
11	87

النقل والخدمات اللوجستية

منتجات	مصانع
29	51

المعدات واللوازم الترفيهية

منتجات	مصانع
5	7

06

تضمين وتطبيق ومتابعة القائمة الإلزامية

تضمين وتطبيق ومتابعة القائمة الإلزامية

رحلة المشتريات الحكومية

01

إنشاء / طرح الكراسة

- إنشاء الكراسة عبر منصة اعتماد.
- تضمين متطلبات المحتوى المحلي بالكراسة "في حال الانطباق".
- عكس ملاحظات هيئة المحتوى المحلي على الكراسة "إن وجدت".

02

03

تضمين وتطبيق ومتابعة القائمة الإلزامية

رحلة المشتريات الحكومية

01

02

التقييم

- إجراء التحليل والتقييم الفني للمتنافسين.
- استيفاء المتنافسين متطلبات المحتوى المحلي بشكل سليم.
- في حال كون المنافسة توريد يستبعد من لم يلتزم بالقائمة الالزامية

03

تضمين وتطبيق ومتابعة القائمة الإلزامية

رحلة المشتريات الحكومية

01

02

03

التنفيذ / الإغلاق

- تسليم تقرير حصة المنتجات الوطنية لعقود التوريد "في حال الانطباق".
- تسليم تقارير القائمة الإلزامية.
- التحقق من الالتزام بمنتجات القائمة الإلزامية عند استلام البند.
- اشتراط شهادة المحتوى المحلي للقوائم الالزامية.

تضمين وتطبيق ومتابعة القائمة الإلزامية

(النصوص النظامية)

01

رحلة المشتريات الحكومية

إنشاء / طرح الكراسة

02

03

القسم	اسم القسم	النصوص المطلوبة
2	المحتوى المحلي	يتم التأكد من وجود النص التالي "يجب على المتنافسين الالتزام بلائحة تفضيل المحتوى المحلي والمنشآت الصغيرة والمتوسطة، والشركات المدرجة في السوق المالية الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم (245) وتاريخ 1441/03/29هـ"
7	جدول الكميات والأسعار	يجب تحديد منتجات القائمة الإلزامية ووضع رمز المنتج لكل بند في منصة اعتماد، وفي حال كان البند عامًّا يجب الكتابة داخل البند (مع مراعاة الالتزام بجميع منتجات القائمة الإلزامية). ويجب تعديل حقل أي منتج من المنتجات المدرجة في القائمة الإلزامية إلى "نعم" في جميع جداول الكميات، وذلك من خلال الذهاب الى الجدول المعني واختيار أيقونة التعديل للمنتج المدرج بالقائمة الإلزامية، واختيار "نعم" في خانة "منتج مـن القائمـة الإلزاميـة" وبعد ذلك اختيار رمز المنتج الصحيح من القائمة المنسدلة.
9	متطلبات المحتوى المحلي	- في حال اشتمال نطاق العمل على منتجات ضمن القائمة الإلزامية؛ فتطبق الشروط التالية: أ. يجب على المتنافس الالتزام بالقائمة الإلزامية وذلك عند توريد الأصناف والمواد أو المشتريات، أو تنفيذ الأعمال.
		ب. ستقوم الجهة الحكومية أو الاستشاري المشرف على المشروع – إن وجد - بمراقبة أداء المتعاقد في تنفيذ التزاماته بشأن القائمة الإلزامية أثناء تنفيذ العقد، ولن تستلم أي منتجات مدرجة في القائمة الإلزامية في حال كان بلد المنشأ غير وطني، ويستثنى من ذلك المنتجات التي حصل المتعاقد على استثناء لها بموجب الضوابط ذات العلاقة الصادرة عن هيئة المحتوى المحلي والمشتريات الحكومية.

تضمين وتطبيق ومتابعة القائمة الإلزامية

(النصوص النظامية)

01

رحلة المشتريات الحكومية

إنشاء / طرح الكراسة

02

03

القسم	اسم القسم	النصوص المطلوبة
9	متطلبات المحتوى المحلي	ج. على المتنافس الالتزام بالتعليمات الخاصة بتسليم المنتجات المدرجة في القائمة الإلزامية الصادرة عن هيئة المحتوى المحلي والمشتريات الحكومية.
		د. على المتنافس الالتزام بالضوابط الخاصة بالاستثناء من القائمة الإلزامية الصادرة عن هيئة المحتوى المحلي والمشتريات الحكومية.
		هـ. يستبعد في منافسات التوريد أو المنافسات المختلطة المشتملة على بنود توريد، العرض الذي لم يلتزم فيه المتنافس بالقائمة الإلزامية. وفي حال كانت المنافسة قابلة للتجزئة، فتستبعد البنود التي لم يلتزم فيها المتنافس بالقائمة الإلزامية.
		و. في حال انطباق اشتراط شهادة المحتوى المحلي (خط الأساس) على المنتجات المدرجة في القائمة الإلزامية؛ فيلتزم المتنافس بأن تكون منتجات القائمة الالزامية المضمنة في عرضه من مزودي الخدمات والمصانع المستوفية لهذا الاشتراط.

تضمين وتطبيق ومتابعة القائمة الإلزامية

(النصوص النظامية)

01

رحلة المشتريات الحكومية

إنشاء / طرح الكراسة

02

03

القسم	اسم القسم	النصوص المطلوبة
11	الملحقات	**القائمة الإلزامية** تُضاف النصوص التالية في خانة "الملحقات" في قسم المواصفات والشروط المطلوبة، مع التأكد من أن ملفاتها ملحقة ضمن ملفات ملحقات الكراسة، وتُضاف من خلال رفعها عبر أيقونة "ملفات داعمة": ملحق (1): القائمة الإلزامية (في الحالات المؤكدة وتُحذَف في حالة عدم انطباقها).

تضمين وتطبيق ومتابعة القائمة الإلزامية

01

02

رحلة المشتريات الحكومية

التقييم

03

- يستبعد في منافسات التوريد أو المنافسات المختلطة المشتملة على بنود توريد، العرض الذي لم يلتزم فيه المتنافس بالقائمة الإلزامية. وفي حال كانت المنافسة قابلة للتجزئة، فتستبعد البنود التي لم يلتزم فيها المتنافس بالقائمة الإلزامية.

لائحة التفضيل / المادة التاسعة.

- يُستبعد العرض الذي لم يلتزم المتنافس بتقديم شهادة المحتوى المحلي للبنود التي تشترط ذلك، وذلك في عقود التوريد أو العقود المختلطة، ويستثنى من ذلك المنشآت الصغيرة والمتوسطة على أن تقدم شهادة حجم المنشأة للمصنع او مقدم الخدمة.

تضمين وتطبيق ومتابعة القائمة الإلزامية

تقرير التزام المتعاقد بالمنتجات الوطنية لعقود التوريد

01

02

03

رحلة المشتريات الحكومية

التنفيذ / الإغلاق

- يُسلَّم تقرير الالتزام وفق النموذج المخصص في موقع الهيئة.
- يتم تعبئة النموذج من قبل المتعاقد.
- على المتعاقد تعبئة النموذج خلال 30 يومًا من نهاية العقد.
- على الجهة الحكومية مراجعة النموذج واعتماده خلال 10 أيام من استلام التقرير من المتعاقد.
- على الجهة الحكومية مشاركة نسخة من هذا التقرير مع هيئة المحتوى المحلي والمشتريات الحكومية فور اعتماده، مع التحقق من اكتمال البيانات.

تقرير التزام المتعاقد بالمنتجات الوطنية لعقود التوريد:

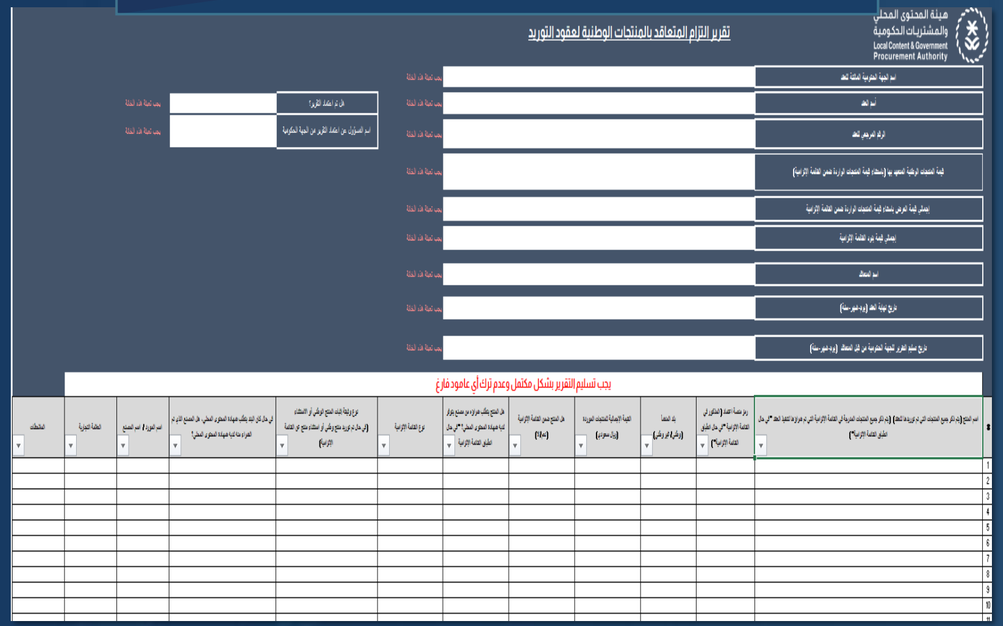

هيئة المحتوى المحلي والمشتريات الحكومية
Local Content & Government Procurement Authority

تقرير التزام المتعاقد بالمنتجات الوطنية لعقود التوريد

اسم الجهة الحكومية المتعاقد معها	يجب تعبئة هذه الخانة
اسم العقد	يجب تعبئة هذه الخانة
الرقم المرجعي للعقد	يجب تعبئة هذه الخانة
قيمة المنتجات الوطنية المتعهد بها (مستمدة من قيمة المنتجات الواردة ضمن القائمة الإلزامية)	يجب تعبئة هذه الخانة
إجمالي قيمة العرض (مطابقة لقيمة المنتجات الواردة ضمن القائمة الإلزامية)	يجب تعبئة هذه الخانة
إجمالي قيمة عرض القائمة الإلزامية	يجب تعبئة هذه الخانة
اسم المتعاقد	يجب تعبئة هذه الخانة
تاريخ بداية العقد (يوم-شهر-سنة)	يجب تعبئة هذه الخانة
تاريخ تسليم التقرير للجهة الحكومية من قبل المتعاقد (يوم-شهر-سنة)	يجب تعبئة هذه الخانة

الرقم المرجعي للعقد	يجب تعبئة هذه الخانة
اسم الموظف عن اعتماد التقرير من الجهة الحكومية	يجب تعبئة هذه الخانة

يجب تسليم التقرير بشكل مكتمل وعدم ترك أي عامود فارغ

#	اسم المنتج (يجب ذكر جميع المنتجات التي تم توريدها للعقد) (يجب ذكر جميع المنتجات الموردة من القائمة الإلزامية التي تم توريدها للعقد، حتى وإن لم تنطبق عليها القائمة الإلزامية)	رقم صنف القائمة (المنطبق من القائمة الإلزامية) حتى وإن لم تنطبق	بند العقد (رقم البند والرقم)	كمية المنتجات الموردة (وحدة معتمدة)	هل المنتج المورد تم تصنيعه محليًا؟ (نعم/لا)	هل المنتج يطابق معايير وشروط صنع محلي الخاصة بالمحتوى المحلي؟ حتى وإن لم تنطبق عليه القائمة الإلزامية	قيمة المنتج المورد من القائمة الإلزامية	هل المنتج مدرج ضمن القائمة الإلزامية	تاريخ وثيقة شهادة المنتج الوطني أو الاستثناء (إن وجد) توريد وتركيب منتج وطني أو استثناء منتج من القائمة الإلزامية	في حال كان البند يتطلب شهادة المحتوى المحلي، هل المصنع الذي تم التوريد منه حاصل على شهادة المحتوى المحلي؟	اسم المورد	اسم المصنع	الخانة التجارية	الملاحظات
1														
2														
3														
4														
5														
6														
7														
8														
9														
10														

تضمين وتطبيق ومتابعة القائمة الإلزامية

تقرير التزام المتعاقد بمنتجات القائمة الإلزامية (خدمات)

01

02

03

رحلة المشتريات الحكومية

التنفيذ / الإغلاق

تقرير التزام المتعاقد بمنتجات القائمة الإلزامية:

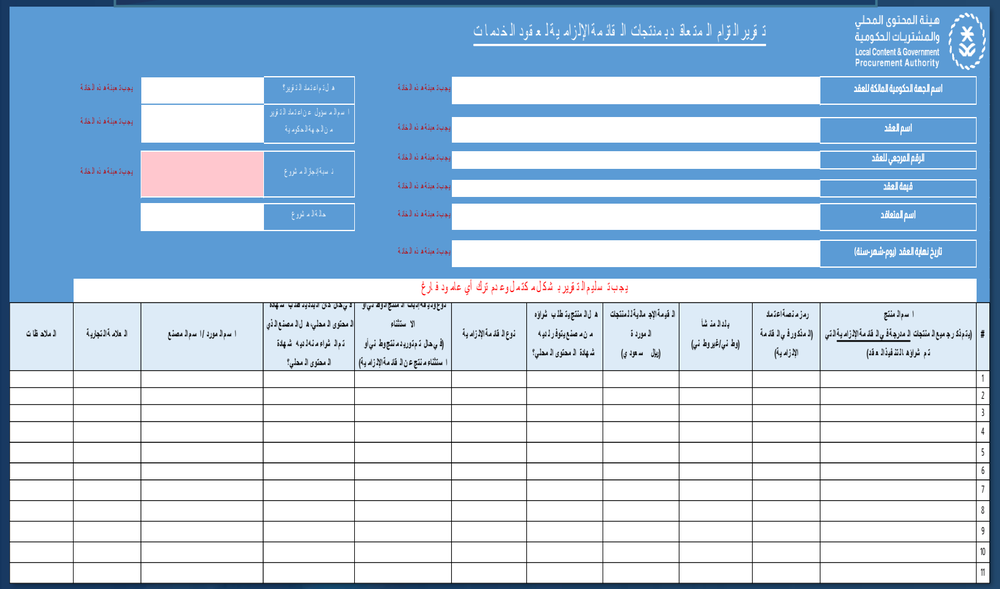

هيئة المحتوى المحلي والمشتريات الحكومية
Local Content & Government Procurement Authority

تقرير التزام المتعاقد بمنتجات القائمة الإلزامية لعقود الخدمات

اسم الجهة الحكومية المالكة للعقد	يعبأ من قبل الجهة
اسم العقد	يعبأ من قبل الجهة
الرقم المرجعي للعقد	يعبأ من قبل الجهة
قيمة العقد	يعبأ من قبل الجهة
اسم المتعاقد	يعبأ من قبل الجهة
تاريخ نهاية العقد (يوم-شهر-سنة)	يعبأ من قبل الجهة

هل تم استيفاء جميع بنود القائمة الإلزامية؟	يعبأ من قبل الجهة
اسم المسؤول عن استيفاء القائمة الإلزامية	يعبأ من قبل الجهة
نسبة الالتزام المتوقع	يعبأ من قبل الجهة
هذا تقرير	

يجب تسليم التقرير شكل كامل وعدم ترك أي عمود فارغ

#	اسم المنتج (يذكر جميع المنتجات المدرجة في القائمة الإلزامية التي تم شراؤها خلال فترة العقد)	رمز منصة اعتماد (إذا كان المنتج مدرج في القائمة الإلزامية)	بند فرعي (إذا كان المنتج مدرج تحت بند فرعي)	القيمة الإجمالية للمنتجات المورد (بالريال السعودي)	هل المنتج تم طلب شراؤه من مصنع يتواجد فيه شهادة المحتوى المحلي؟	نوع القائمة الإلزامية	هل تم استيفاء جميع بنود القائمة الإلزامية أو استثناء المنتج من القائمة الإلزامية (في حال تم استيفاء جميع بنود القائمة الإلزامية أو استثناء المنتج من القائمة الإلزامية)	هل تم الحصول على شهادة المحتوى المحلي الخاصة بالمنتج الذي تم شراؤه من المصنع شهادة المحتوى المحلي؟	اسم المورد / اسم المصنع	العلامة التجارية	ملاحظات
1											
2											
3											
4											
5											
6											
7											
8											
9											
10											
11											

- يُسلَّم تقرير الالتزام وفق النموذج المخصص في موقع الهيئة.
- يُعبِّئ المتعاقد النموذج قبل نهاية العقد، كما يفضل أن يُعبَّأ هذا النموذج بشكل ربع سنوي لتضاف البيانات في النموذج بوتيرة متقاربة.
- على الجهة الحكومية مراجعة النموذج واعتماده.
- على الجهة الحكومية مشاركة نسخة من هذا التقرير مع هيئة المحتوى المحلي والمشتريات الحكومية فور اعتماده، مع التحقق من اكتمال البيانات.

07

ضوابط الاستثناء من القائمة الإلزامية

القائمة الإلزامية

ضوابط الاستثناء من القائمة الإلزامية*

1

الاستثناء بسبب عدم تحقيق معيار خط الأساس للمحتوى المحلي للمنتجات التي يشترط لها خطة الأساس.

2

الاستثناء بسبب عدم توفر السعة الإنتاجية لدى المصانع الوطنية لتلبية الاحتياج.

3

الاستثناء بطلب من الجهة الحكومية وذلك في منافسات التوريد والاتفاقيات الإطارية بشرط أن تكون المنافسة تم طرحها بأسلوب المنافسة العامة أو تم دعوة 3 مصانع وطنية على الأقل للمنافسة.

4

الاستثناء بسبب تجاوز الفارق بين سعر المنتج الوطني والمنتج الأجنبي السقفَ السعري المحدد في القائمة.

5

الاستثناء بسبب احتياج المشروع إلى مواصفات خاصة لا تنطبق على المنتجات الوطنية.

*تكون حسب الشروط المبينة في وثيقة ضوابط الاستثناء من القائمة الإلزامية - للجهات الحكومية

القائمة الإلزامية

الاستثناءات من القائمة الإلزامية

أولاً: الاستثناء بسبب عدم تحقيق معيار خط الأساس للمحتوى المحلي (شهادة المحتوى المحلي)

ويشترط لاستيفاء ذلك توفر جميع الشروط التالية:

- توفير ثلاثة خطابات من ثلاثة مصانع مختلفة تفيد بعدم تحقيق معيار خط الأساس أو النسبة المحددة لخط الأساس المحدد في القائمة الإلزامية.
- مراجعة الجهة المالكة للمشروع الخطاباتِ، والتأكد من صحتها لأجل اعتماد استثناء المنتج من القائمة الإلزامية. وترفع الجهة الحكومية تقارير دورية للهيئة بشكل ربع سنوي تبين حالات الاستثناء التي تمت الموافقة عليها، على أن تشتمل تلك التقارير بشكل أساسي على التالي:
  1. المنتجات المستثناة.
  2. قيمة المنتجات التي استُثنِيت.
  3. نسخة من الخطابات المقدمة من المصانع الوطنية.
- يتوجب أخذ موافقة الهيئة في حال زيادة مجموع قِيَم المنتج الواحد المراد الحصول على الاستثناء منه عن 3،000،000 ريال سعودي. على أن ترد الهيئة خلال 10 أيام عمل، وفي حال عدم الرد، فإنها تُعَد موافقة.
- في حال استُثنِي المنتج من القائمة الإلزامية -بسبب عدم تحقيق معيار شهادة المحتوى المحلي - يجب الالتزام بتطبيق آلية التفضيل السعري للمنتج الوطني.

القائمة الإلزامية

الاستثناءات من القائمة الإلزامية

ثانيًا: الاستثناء بسبب عدم توفر السعة الإنتاجية لدى المصانع الوطنية

ويشترط لاستيفاء ذلك توفر جميع الشروط التالية:

- عدم قدرة المصانع الوطنية على توريد الكمية الكافية ضمن الوقت المخطط له من قبل مالك المشروع.
- يجب توفر ثلاثة خطابات من ثلاثة مصانع وطنية مختلفة تثبت عدم القدرة على توريد المنتج.
- مراجعة الجهة المالكة للمشروع الخطاباتِ، والتأكد من صحتها لأجل اعتماد استخدام المنتج الأجنبي.

وترفع الجهة الحكومية تقارير دورية للهيئة بشكل ربع سنوي تبين حالات الاستثناء التي تمت الموافقة عليها، وتشتمل تلك التقارير على:

1. المنتجات المستثناة.
2. قيمة المنتجات التي استُثنِيت.
3. نسخة من الخطابات المقدمة من المصانع الوطنية.

- يتوجب أخذ موافقة الهيئة في حال زيادة مجموع قيم المنتج الواحد المراد الحصول على الاستثناء منه عن 3،000،000 ريال سعودي. على أن تَردّ الهيئة خلال 10 أيام عمل، وفي حال عدم الرد فإنها تُعَد موافقة.

القائمة الإلزامية

الاستثناءات من القائمة الإلزامية

ثالثًا: الاستثناء بطلب من الجهة الحكومية وذلك في منافسات التوريد والاتفاقيات الإطارية

حسب الحالات الموضحة أدناه بشرط أن تكون المنافسة طُرِحت بأسلوب المنافسة العامة أو تم دعوة ٣ مصانع وطنية على الأقل للمنافسة:

- عدم مقدرة المتنافسين على توفير الكمية المطلوبة من المنتج الوطني.
- عدم تقدم أي من المتنافسين بمنتجات وطنية للمنافسة.
- في حال كانت المنافسة قابلة للتجزئة، ولم يكن بمقدرة المتنافسين توفير كامل الكمية المطلوبة من المنتج الوطني؛ يجب توريد الكمية المتوفرة من المنتج الوطني، وتوريد المتبقي من المنتج الأجنبي.

القائمة الإلزامية

الاستثناءات من القائمة الإلزامية

رابعًا: الاستثناء بسبب تجاوز الفارق بين سعر المنتج الوطني والمنتج الأجنبي السقف السعري المحدد في القائمة

ويشترط لاستيفاء ذلك توفر جميع الشروط التالية:

- توفير ثلاثة عروض أسعار من ثلاثة مصانع وطنية مختلفة، وثلاثة عروض أسعار للمنتج الأجنبي المراد توريده بدلاً عن المنتجات الوطنية، على أن يكون الفرق بين أعلى سعر قُدّم للمنتج الأجنبي وأقل سعر قُدّم للمنتجات الوطنية أكثر من مقدار السقف السعري المحدد في القائمة الإلزامية.
- في حال عدم توفر ثلاثة عروض أسعار وطنية في منافسات التوريد، وكان أقل عرض وطني يتجاوز السقف السعري للمنتج؛ فللجهة الحكومية التفاوض مع مقدمي العروض الوطنية للتخفيض إلى السقف السعري المحدد بالقائمة، وفي حال عدم التخفيض يُرفع طلب استثناء للهيئة لدراسة الحالة، وتقديم التوصيات بما لا يتعارض مع المادة 47 من نظام المنافسات والمشتريات الحكومية.
- مراجعة الجهة المالكة للمشروع الخطاباتِ، والتأكد من صحتها لأجل اعتماد استخدام المنتج الأجنبي، وترفع الجهة الحكومية تقارير دورية للهيئة بشكل ربع سنوي تبين حالات الاستثناء التي تمت الموافقة عليها، على أن تشتمل تلك التقارير بشكل أساسي على التالي:
  1. المنتجات المستثناة.
  2. قيمة المنتجات التي استُثنِيت.
  3. نسخة من عروض الأسعار المقدمة من المصانع الوطنية والمنتجات الأجنبية.
- يتوجب أخذ موافقة الهيئة في حال زيادة مجموع قيم المنتج الواحد المراد الحصول على الاستثناء منه عن 3،000،000 ريال سعودي. على أن ترد الهيئة خلال 10 أيام عمل، وفي حال عدم الرد، فإنها تعد موافقة.

القائمة الإلزامية

الاستثناءات من القائمة الإلزامية

خامسًا: الاستثناء بسبب احتياج المشروع إلى مواصفات خاصة

عندما يكون هناك احتياج إلى مواصفات فنية أو تشغيلية تتطلب توريد المنتج من مصنع أجنبي، تُطبَّق آلية الاستثناء التالية:

- في حال احتياج المشروع إلى تنويع مصادر التوريد أو توريد المنتج من مورِّد معين للجهة الحكومية المالكة للمنافسة؛ يُستثنى من القائمة الإلزامية بعد دراسة الحيثيات، ويجب رفع تقارير دورية للهيئة بشكل ربع سنوي تبين حالات الاستثناء التي تمت الموافقة عليها، ومبرراتها.
- في حال عدم قدرة المصانع الوطنية على توفير المواصفات والمعايير المطلوبة، تُوفَّر ثلاثة خطابات من مصانع وطنية مختلفة تبين عدم قدرتها.
- على الجهة المالكة للمشروع مراجعة الخطابات، والتأكد من صحتها لأجل اعتماد استخدام المنتج الأجنبي، مع مراعاة الفقرة (1) من المادة الثانية والعشرين من نظام المنافسات والمشتريات الحكومية. وترفع الجهة الحكومية تقارير دورية للهيئة بشكل ربع سنوي تبين حالات الاستثناء التي تمت الموافقة عليها.
- لا يجوز الاستثناء بسبب عدم تحقيق المصانع الوطنية معيار جودة معينًا، ما دام أن هذه المصانع قد حققت معيار جودة معادلاً له.
- يتوجب أخذ موافقة الهيئة في حال زيادة مجموع قيم المنتج الواحد المراد الحصول على الاستثناء منه عن 3،000،000 ريال سعودي. على أن تقوم الهيئة بالرد خلال 10 أيام عمل، وفي حال عدم الرد فإنها تعد موافقة.

استثناء منتج في القائمة الإلزامية

المستفيدون والمتطلبات

استثناء منتج من القائمة الإلزامية

تهدف هذه الخدمة إلى تمكين المستفيدين من طلب استثناء أحد منتجات القائمة الإلزامية لمشروع محدد.

المستفيدون من الخدمة

- القطاع الحكومي.

مدة الإجراء المعتمدة

- 10 أيام عمل.

المتطلبات

- المنتجات المطلوب استثناؤها.
- قيمة المنتجات المطلوب استثناؤها.
- نسخة من الإفادات المقدمة أو عروض الأسعار حسب الحالة، والتي تختلف بحسب اختلاف أسباب طلب الاستثناء والمفصلة في وثيقة ضوابط الإدراج في القائمة الإلزامـية والاستثناء منها.

استثناء منتج في القائمة الإلزامية

رحلة المستفيد

1
الدخول إلى موقع الهيئة.

2
الدخول إلى الخدمات الإلكترونية.

3
استثناء منتج من القائمة الإلزامية.

الاطلاع على وثيقة ضوابط الاستثناء من القائمة الإلزامية.

4
تعبئة نموذج استثناء منتج من القائمة الإلزامية.

5
مراجعة الطلب.

مدة استثناء المنتج من القائمة الإلزامية 10 أيام عمل.

6
الموافقة على استثناء منتج من القائمة الإلزامية.

استثناء منتج في القائمة الإلزامية

دليل الخدمة

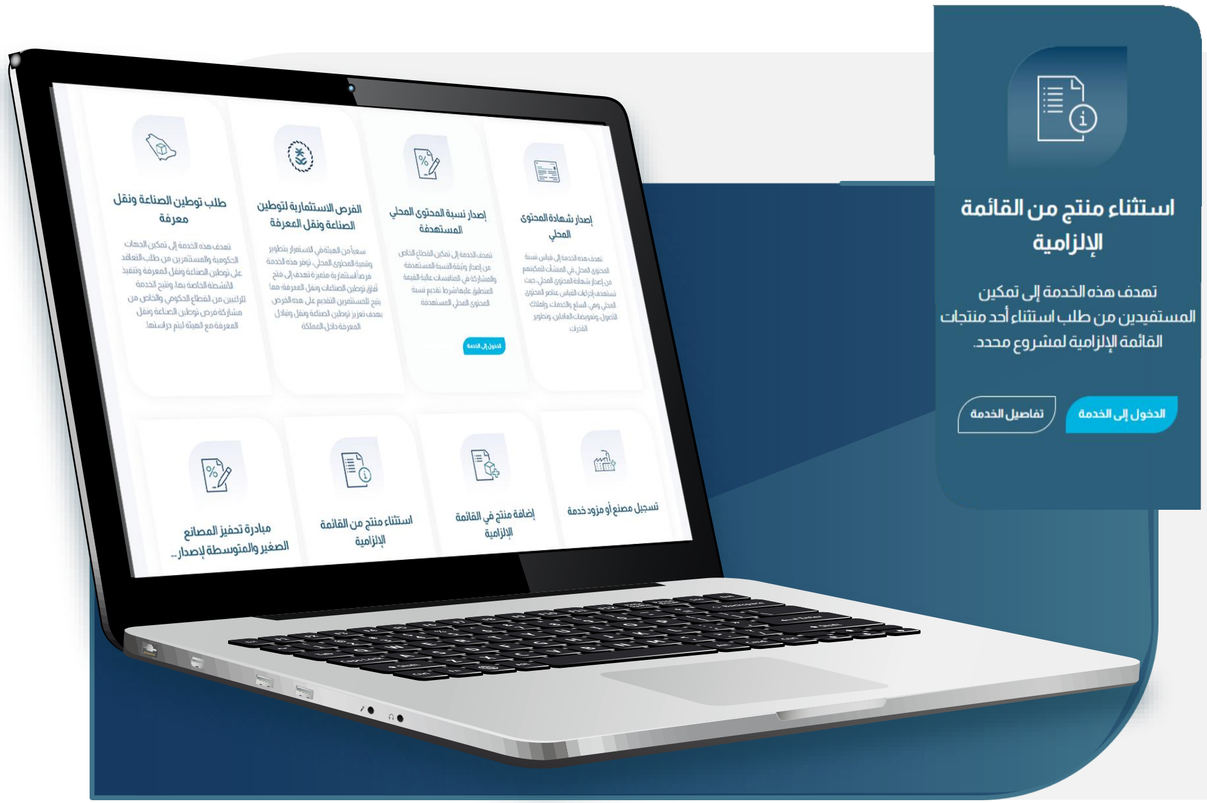

تعرف على الخدمة وإجراءاتها من خلال التالي:

08

تسجيل مصنع أو مزود خدمة للقائمة الإلزامية

تسجيل مصنع أو مزود خدمة للقائمة الإلزامية

المستفيدون والمتطلبات

تسجيل مصنع أو مزود خدمة للقائمة الإلزامية

تهدف هذه الخدمة إلى تمكين المصانع المحلية والخليجية لتسجيل مصنع أو مزود خدمة للقائمة الإلزامية للمنتجات الوطنية التي تصدرها وتُحدِّثها الهيئة بشكل دوري.

المستفيدون من الخدمة

- القطاع الخاص.

مدة الإجراء المعتمدة

- 6 أيام عمل.

المتطلبات

- يجب أن يكون المنتج مدرجًا بالقائمة الإلزامية.
- سجل تجاري ساري المفعول، مع أهمية وجود النشاط المطابق بالنسبة لإضافة الخدمات.
- ترخيص صناعي ساري المفعول يتضمن المنتج المراد إضافته للقائـــمة.
- شهادة المنشأ للمصانع الخليجية.
- شهادة المحتوى المحلي للمنتجات التي يشترط لها.
- شهادة تقنية سعودية للمنتجات التقنية.
- ترخيص من جهة الاختصاص للخدمات.

تسجيل مصنع أو مزود خدمة للقائمة الإلزامية

رحلة المستفيد

1
الدخول إلى موقع الهيئة.

2
الدخول إلى الخدمات الإلكترونية.

3
تسجيل مصنع أو مزود خدمة.

4
تعبئة نموذج إضافة مصنع إلى القائمة الإلزامية.

5
مراجعة الطلب.

⚠ مدة تسجيل المصنع 6 أيام عمل.

6
الموافقة على إضافة مصنع إلى القائمة الإلزامية.

تسجيل مصنع أو مزود خدمة للقائمة الإلزامية

دليل الخدمة

تعرف على الخدمة وإجراءاتها من خلال التالي:

09

إضافة منتج في القائمة الإلزامية

إضافة منتج في القائمة الإلزامية

المستفيدون والمتطلبات

إضافة منتج في القائمة الإلزامية

تهدف هذه الخدمة إلى تمكين المستفيدين من الجهات الحكومية والقطاع الخاص؛ لتقديم طلب إضافة منتج أو خدمة إلى القائمة الإلزامية للمنتجات الوطنية.

المستفيدون من الخدمة

- الجهات الحكومية والقطاع الخاص.

مدة الإجراء المعتمدة

- 180 يوم عمل من استلام جميع المتطلبات.

المتطلبات

- سجل تجاري ساري المفعول، مع أهمية وجود النشاط المطابق بالنسبة لإضافة الخدمات.
- ترخيص صناعي ساري المفعول.
- إرفاق قائمة للمنتجات التي ينتجها المصنع متضمنة السلعة المراد إضافتها.
- شهادة جودة.
- شهادة تقنية سعودية للمنتجات التقنية.
- ترخيص من جهة الاختصاص للخدمات.

إضافة منتج في القائمة الإلزامية

رحلة المستفيد

1. الدخول إلى موقع الهيئة.
2. الدخول إلى الخدمات الإلكترونية.
3. تعبئة نموذج إضافة منتج إلى القائمة الإلزامية.
4. البدء بعملية مراجعة الطلب.
5. إضافة المنتج إلى القائمة الإلزامية.

⚠ قد تصل مدة إضافة المنتج إلى القائمة الإلزامية إلى 180 يومًا.

إضافة منتج في القائمة الإلزامية

دليل الخدمة

تعرف على الخدمة وإجراءاتها من خلال التالي:

10

أمثلة تطبيقية

القائمة الإلزامية

مثال تطبيقي (للمنافسات غير المجزأة)

بيانات المنافسة

- الجهة الطارحة: **جهة حكومية.**
- طبيعة المنافسة: **منافسة توريد.**
- تجزئة المنافسة: **المنافسة غير مجزأة.**
- الآليات المنطبقة: **القائمة الإلزامية.** **آلية التفضيل السعري للمنتج الوطني.**
- قيمة المنافسة: **4 مليون.**

بيانات المتنافسين

قُدّمت ثلاثة عروض لهذه المنافسة، كما في الجدول أدناه:

بنود المنافسة	القائمة الإلزامية	المتنافس الأول	المتنافس الثاني	المتنافس الثالث
أظرف بشعار الجهة	✓	وطني	وطني	أجنبي
ورق تغليف	✓	وطني	وطني	وطني
أكياس ورقية للهدايا	✓	وطني	وطني	أجنبي
أقلام فاخرة	✗	أجنبي	أجنبي	وطني
دروع فاخرة	✗	وطني	وطني	وطني

خلال مرحلة التقييم

- تقوم الجهة الحكومية بالتأكد من التزام المتنافسين بالقائمة الإلزامية.
- المتنافس رقم (3) لم يلتزم بالقائمة الإلزامية في بندين، هما: أظرف بشعار الجهة، أكياس ورقية للهدايا؛ ولكون المنافسة غير مجزأة يُستبعَد من جميع بنود المنافسة.

القائمة الإلزامية

مثال تطبيقي (للمنافسات غير المجزأة)

بيانات المنافسة

الجهة الطارحة:
جهة حكومية.

طبيعة المنافسة:
منافسة توريد.

تجزئة المنافسة:
المنافسة غير مجزأة.

الآليات المنطبقة:
القائمة الإلزامية.
آلية التفضيل السعري للمنتج الوطني.

قيمة المنافسة:
4 مليون.

بيانات المتنافسين

قُدّمت ثلاثة عروض لهذه المنافسة، كما في الجدول أدناه:

بنود المنافسة	القائمة الإلزامية	شهادة المحتوى المحلي	المتنافس الأول	المتنافس الثاني	المتنافس الثالث
صمامات عدم رجوع	✓	✓	وطني	وطني	وطني
مولدات الديزل	✓	✓	وطني	وطني	وطني
مضخات غاطسة	✓	✓	وطني	وطني	وطني
قدم شهادة المحتوى المحلي للبنود			✓	✓	✗

خلال مرحلة التقييم

تقوم الجهة الحكومية بالتأكد من التزام المتنافسين بالقائمة الإلزامية. كون المتنافس رقم (3) التزم بالقائمة الإلزامية ولكنه لم يلتزم بتقديم شهادة خط الأساس يُستبعَد فنيًّا كون بنودالمنافسة تشترط وجود شهادة المحتوى المحلي للمصنع.

القائمة الإلزامية

مثال تطبيقي (للمنافسات المجزأة)

بيانات المنافسة

الجهة الطارحة:
جهة حكومية.

طبيعة المنافسة:
منافسة توريد.

تجزئة المنافسة:
المنافسة مجزأة.

الآليات المنطبقة:
- آلية التفضيل السعري للمنتج الوطني.
- القائمة الإلزامية.

قيمة المنافسة:
4 مليون.

بيانات المتنافسين

قُيِّم المتنافسون في كل بند من بنود المنافسة كون المنافسة مجزأة

بنود المنافسة	القائمة الإلزامية	المتنافس الأول	المتنافس الثاني	خلال مرحلة التقييم
شريط لاصق	✓	وطني	أجنبي	يستبعد المتنافس الثاني من هذا البند؛ لعدم الالتزام بالقائمة الإلزامية.
آلة تمزيق الورق	✗	أجنبي	وطني	لا يستبعد المتنافس الأول؛ كون البند ليس ضمن القائمة الإلزامية.

خلال مرحلة التقييم

تقوم الجهة الحكومية بالتأكد من التزام المتنافسين بالقائمة الإلزامية. المتنافس رقم (2) لم يلتزم بالقائمة الإلزاميــة في البند الأول، ولكون المنافسة مجزأة "الاستبعاد من بندٍ لا يعني الاستبعاد من المنافسة".

11

روابط ذات علاقة

روابط ذات علاقة

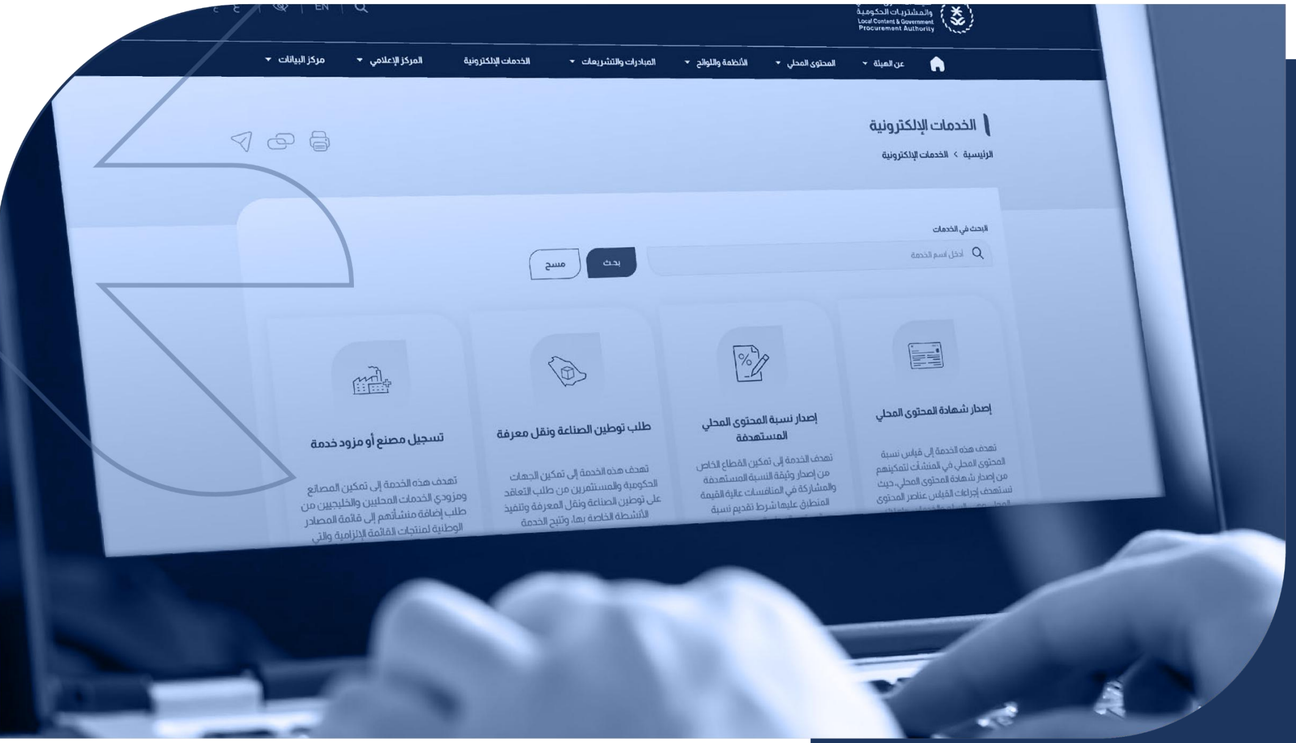

تقرير التزام المتعاقد بمنتجات القائمة الإلزامية

صفحة البحث عن مصنع أو مزود خدمة مدرجة بالقائمة الإلزامية

وثيقة ضوابط الاستثناء من القائمة الإلزامية

الوصول للخدمات الإلكترونية.

إخلاء مسؤولية

إخلاء مسؤولية حيال المادة التدريبية

- تم إعداد هذه المادة لأغراض تدريبية واسترشادية فقط، وتهدف إلى التعريف بآليات ومتطلبات تفضيل المحتوى المحلي والمنشآت الصغيرة والمتوسطة في الأعمال والمشتريات. ولا تُعد هذه المادة -بأي حال من الأحوال- مرجعًا قانونيًا، أو رسميًا ملزمًا.
- تُعد الأنظمة واللوائح والسياسات والتعليمات الصادرة عن الجهات المختصة هي المرجع الوحيد في تطبيق آليات ومتطلبات المحتوى المحلي.
- لا تتحمل الهيئة أي مسؤولية عن أي استخدام أو تفسير لمحتوى هذه المادة، ولا تعد مسؤولة عن أي ضرر أو خسائر مباشرة أو غير مباشرة لأي شخص أو جهة تتخذ أو تمتنع عن القيام بأي إجراء استناداً على محتوى هذه المادة التدريبية.
- الحالات التدريبية والأسماء والأشخاص الواردة في محتوى هذه المادة، هي معطيات افتراضية وردت لأغراض التدريب ولا تمت للواقع بصلة.
- لا تعد هذه المادة التدريبية مرجعاً لاجتياز الاختبارات المهنية ذات العلاقة.
- جميع الحقوق محفوظة لهيئة المحتوى المحلي والمشتريات الحكومية.

هيئة المحتوى المحلي
والمشتريات الحكومية
Local Content & Government
Procurement Authority

شكرًا لكم..

LCGPA_SA LCGPA

cc@lcgpa.gov.sa 19915

Lcgpa.gov.sa